جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

العدم
وأثره في بنية الكلمة

الدكتور
عمر محمد أبونواس
أستاذ النحو والصرف المشارك ـ قسم اللغة العربية وآدابها ـ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجامعة القاسمية- الشارقة.

العدد الرابع والعشرون
للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م
الجزء الخامس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

العدم وأثره في بنية الكلمة

عمر محمد أبونواس

قسم النحو والصرف ـ قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجامعة القاسمية ـ الشارقة ـ الإمارات .

البريد الإلكتروني: omar.abonaws@gmail.com

الملخص

يأتي هذا البحث لدراسة أثر العدم ومظاهره في بنية الكلمة من خلال النظر في الأنماط اللُّغويّة المحمولة على العدم في الدرس الصرفي العربي، وقد تناولت الدراسة هذه الأنماط في الدراسات اللغوية عند القدامى والمحدثين، وأهم المسائل اللغوية التي وُجّهتْ عليها، فتناولتْ مفهوم العدم ومظاهره ودوره في مستويات التحليل اللغوي، وعدميّة العلامة وأثرها في التوجيه اللغوي؛ فتناولت العدمية في الحرف وفي التأنيث وفي النسب، ثم تطرّقت إلى العدم السكوني وعلاقته بالصفر المورفيمي، واختتمت بدراسة عدميّة الصيغ الصرفية وأثرها في توجيه بنية الكلمة العربية.

وتكفَّلت الدراسة بعرض أهم الصيغ والأنماط التي وجّهت بالاعتماد على العدم عبر تتبعٍ دقيقٍ لها في المصادر اللغوية المتنوّعة. وعُنيتْ الدراسةُ بقراءة هذه الظاهرة اللغوية انطلاقا من واقعها الدلالي ودوره في بنية الكلمة الذي طالما جنح إليه علماء لغتنا في دراستهم للأنماط اللغوية.

الكلمات المفتاحية : العدم، بنية الكلمة، التحليل اللغوي.

Nonexistence and its Impact on Word Formation

Omar Mohammed Abu Nawas
Department of grammar and morphology - Department of Arabic Language and Literature - College of Arts and Humanities - Al Qasimia University - Sharjah - UAE.
Email: omar.abonaws@gmail.com

Abstract

This study intends to investigate the impact of nonexistence and its aspects in word formation through examining the language patterns of nonexistence in the Arabic morphological studies. This study has also tackled these patterns in the linguistic studies of the ancient and modern linguists and the most important linguistic issues attributed to nonexistence. Moreover, it has addressed the concept of nonexistence, its aspects and role at the linguistic analysis levels, nonexistence of the diacritic mark and its impact on directing the linguistic analysis. It has tackled the nonexistence in letters, feminization, and attribute. It then deals with the quiescent nonexistence and its relation to the zero morphemes. The study concludes with the nonexistence of morphological formulas and its impact on directing the formation of the Arabic word.

The study deals with presenting the most important formulas and types attributed to nonexistence through careful and exact investigation in the various linguistic resources in addition to investigating this linguistic phenomenon based on its semantic reality, that linguists used to resort to in studying the language patterns, and its role in word formation

Keywords :Nonexistence,WordFormation,The linguistic analysis .

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدّمة:

تعدّ مقولة (العدم) من أهم الثمار التي شاعت وانتشرت في الفكر اللغوي بفعل التداخل المعرفي للعلوم اللغويّة مع العلوم الأخرى، فقد ظهرت جلية عند علماء الفقه والعقيدة والمنطق، كما كان لها دور بارز في بنية الكلمة العربية أو في التركيب النحوي للجملة.

وانطلاقًا من دور العدم في مباحث الصرف العربي، فقد آثرت هذه الدراسة الابتعاد عن خلافات المناطقة وعلماء الأصول حول معنى العدمية؛ فهدفت إلى تناول تأثيراته في توجيه بنية الكلمة، وإبراز دور الصرف التحليلي في الربط بين الشكل والمعنى، والدال والمدلول، وظهور المورفيم أو عدمه، و إثبات الصيغة أو عدميتها.

ونظرًا إلى التكامل المعرفي بين البنية الداخلية للكلمة وبين البنية الخارجية المحققة للدلالة، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلّقة في ماهية العدم أو العلامة العدمية ومظاهرها عند اللغويين، وأثرها في توجيه أبنية الكلمات، وطريقة الاعتماد على العدم في تفسير أبنية الكلمات التي لا تتماشى مع التقنين القياسي في الصرف العربي، ودور العدم في بناء حلقة الوصل بين القاعدة والدلالة وفق تقنيات المنهج الاستبدالي.

وقد سبقت هذه الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بعض المسائل المتعلقة بالعدم ومن أهمها:

- دراسة عبد الفتاح الحموز والموسومة بالنظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة الكويت، السنة:١٠ العدد: ٣٨،

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٩٩٠، وركّزت هذه الدراسة على جوانب العدم في النظير فقط. ولابدّ من التأكيد هنا أنّ الدراسة اقتصرت على ذكر صور العدم التقنيني المتعلقة بمظاهر العدم في النظير فقط.

– دراسة حمود بن عتيق المعبدي والموسومة بـ"التعليل بالعدم وتطبيقاته عند النحاة"، وهو بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنوّرة، العدد ١٧٤، وهي دراسة تكفّلت بعرض أنماط من العدم النحوي التقنيني لم تكررها دراستنا هذه، ولم تجعل المادة النحوية أساساً منفرداً ترتكز إليه، ولكن جعلت اعتمادها على المستويات اللغوية الأخرى وأهمها مستوى بنية الكلمة والبنية الدلالية المعجمية، ومسألة عدمية نظام العلامة السيميائية.

وما يميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنّها اقتصرت على البنية الصرفية للكلمة، وتناولت مباحث كثيرة متعلقة بالجوانب الصرفية، نحو: العدمية والحرف، والعدمية والتأنيث، والعدمية والنسب، والسكون العدمي وعلاقته بالصفر المورفيمي، وعدمية الصيغة وأثرها في بنية الكلمة مستفيدة من مناهج الدرس اللغوي الحديث في تحليلها.

وقد اتخذت الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي منهجًا تسير عليه في تحليل هذه الظاهرة من خلال تسليط الضوء على دعامتين أساسيتين شكلتا دعامة العدم، وهما: البناء الصوتي للصيغة والبناء الدلالي باعتبارهما ركنين أساسيين من منجز العملية اللغوية التقنينية أو التفسيرية متناولة مجموعة من النماذج التحليلية التي تدل على أثر هذه الظاهرة في بنية الكلمة.

والله من وراء القصد،،،

العدم ومستويات التحليل اللغوي

العدم لغة واصطلاحاً

تشير المعاجم اللغوية إلى أنّ معنى العدم هو الفقدان، فجاء في مقاييس اللغة: العين والدال والميم أصلٌ واحدٌ يدلُّ على فِقْدَان الشيء وذَهابه. من ذلك العَدَم ."[١] وإلى ذلك أشار ابن منظور بقوله: "العَدَمُ والعُدْمُ والعُدُمُ: فِقدان الشيءِ وذهابه." [٢]، وقد ذكر الكفوي تقسيم العدم إلى مطلق ومقيد.[٣]

ويمكن القول إنّ مصطلح العدم والعدمية والانعدام لم يكن له باب مستقل عند العلماء واللغويين العرب، على الرغم من أنه شاع في المصطلحات الفلسفية الحديثة[٤]، فكان وروده عندهم وروداً غير مقنن أو ثابت، ويمكننا أنْ نربطه مع ما نحن بصدده من الدراسات اللغوية في أنهما يلتقيان في معنى الانعدام الذي استقي من المعنى اللغوي الذي سبق أن قدمنا عرضه عند المعجميين العرب، وأما مصطلح العدم بمفهوم هذه الدراسة فلم نجد من العلماء من حاول التنظير له على أنّه من مصطلحات اللغويين بمعنى انعدام المثيل أو انعدام العلامة وغيرها من العناصر اللغوية.

ولا يمكن تصوّر النظر إلى العدم بجزئية واحدة أو بنظرة ضيّقة، بل لا بدّ من النظر إليه انطلاقًا من مستويات تحليله اللغوي المتعلقة بقدرة "العدمية" على الإفصاح عن المضامين الدلالية، فللبنية اللغوية مستويات تكوينية تبدأ من عدم الوجود وتنتهي بالوجود الذي يربط بين شكل البنية ودلالتها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولا شكّ أنّ مصطلح العدم متعدّد ومتشعب المباحث في الدرس اللغوي، وقد أثّر في بناء القواعد اللغوية، فنجد اللغويين يدركون أهميته في أثناء وضعهم للقواعد، وفي أقيستهم وعللهم؛ فغدت فكرة العدم تدخل في توجيهاتهم، وعليها تُبنى القواعد، ففي الأصول النحوية اعتدّ النحاة بعدم السماع، وكان السماع عندهم منطلقًا لقبول التراكيب أو ردها، فنجدهم يرددون في مؤلفاتهم: "إنّ السماعَ في مثلِ هذا معدومٌ، أو في حكم المعدومِ."(٥)

ولا غرو أنّ السماع كان يسير بالتوازي مع القياس عند النحاة، ولا يفصلون بينهما، إلا أنّهم في بعض الأحيان كانوا يلجؤون إلى القياس حتى لو كان السماع معدومًا، فجاء في ارتشاف الضرب: "كان على فَعُل كان بزنة فعيل قياسًا نحو: شَرُف فهو شريف، وقال ابن مالك:" كثر (فعيل) و(فعل) في (فَعُل)، ومن استعمل القياس فيهما عند عدم السماع فهو مصيب، وخالف النحاة في كونه جعل (فعلاً) مقيسًا عند عدم السماع"(٦).

ويعد انعدام السماع عند النحاة معيارًا عليّا في رد التراكيب والقول بعدم جوازها: "أنّ السماع في حذف عامل المصدر المؤكد معدوم؛ إذ لا تجد من كلامهم منقولًا مثل: نعم ضربًا، في جواب من قال: هل ضربت زيدًا؟ وما أشبه ذلك ممّا يحذف فيه الفعل جوازًا لدلالة القرينة عليه . . . بل قد تُنُوْسِيَ حتى صار في حكم المعدوم، بالإضافة إلى قصدِ بيان النوع، وإذا كان السماعُ معدومًا فهو الدليل على عدم الجواز. (٧)

وانطلاقًا من متابعة مظاهر العدم في الدرس اللغوي، فإنّه يمكن تصنيفها في محورين:

المحور الأوّل: العدم التقنيني: ونقصد به هنا مظاهر العدم وأصنافه التي أثّرت في الهيكل التقعيدي للنظام اللغوي العربي، ومن صوره [٨]: عدم النظير، وعدم الصرف، وعدم التمكن، وعدم المشابهة، وعدم الدليل، وعدم العامل، وعدم الاختصاص، وعدم الاطراد، وعدم الإضمار، وعدم الأصل، وعدم التأثّر، وعدم المطابقة، وعدم التقييد، وعدم التقدير، وعدم الاستغناء، وعدم تسلط العامل.

المحور الثاني: العدم السياقي: ونقصد به هنا مظاهر العدم وأصنافه التي أثّرت في التوجيه المعنوي أو السياقي للنظام اللغوي العربي، ومن صوره[٩]: عدم الفائدة، وعدم القصد، وعدم اللبس، وعدم القرينة، وعدم الترادف، وعدم المعنى، وعدم فهم المَعْنى، وعدم العلم، وعدم علم المخاطب.

وفي ضوء ما سبق نلحظ أن القول بالعدميّة في التصوّر اللغوي ينقسم إلى قسمين: قسم تعليمي تقنيني يعبّر عن قوانين اللغة، وقسم تعليلي يتعلّق بالتوجيهات الاجتهاديّة للغويين، وهذا الاجتهاد يعبّر عن وجهات نظر تفسيرية قابلة للاختلاف، وفيما يأتي أشهر مظاهر العدم وآثارها في بنية الكلمة العربية:

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ظاهرة العدم في استعمال اللغويين

انطلاقًا من التفكير بالعدم الذهني فرّق النحاة الأوائل بين العلامة والحدّ، قال ابن يعيش:" العلامة تكون بالأمور اللازمة، والحدّ بالذاتيّة. والفرق بين الذاتيّ واللازم أن الذاتيّ لا تُفْهَم حقيقةُ الشيء بدونه، ولو قدّرنا انعدامَه في الذهْن، بطلت حقيقةُ ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك." (١٠)

وقد استقرّ لدى أوائل النحاة أنّ العلامة تكون بالوجود كما تكون بالعدم؛ فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردتَ أنْ تميّز أحدهما من الآخر؛ فصبغتَ أحدهما، وتركت صبغ الآخر لكان تَرْكُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزله صبغ الآخر؟"(١١)

ولا يمكن الزعم أنّ مصطلح العلامة العدمية هو مصطلح حديث فحسب، بل هو مصطلح قديم له استعمالاته في التراث اللغوي العربي، فقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل تلميحًا وتصريحًا، فقال: " زعم قوم أنّ رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأنّ ترك العلامة له علامة" (١٢)، وقال: " إنّ الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك، فوجب اطِّراحه." (١٣)

ولا شكّ أنّ النحاة العرب اهتموا من بواكير الدرس اللغوي بالعلامات، فبنوا عليها قواعدهم وأقيستهم، ولقد كان للعلامات دورٌ بارزٌ في التفكير اللغوي الذي قام من بدايته على نظام علاماتي منتظم وفق سلسلة من المقابلات، فعلى سبيل المثال كلمات: (رجل، شجرة، بيت) فتصنّف علاماتيا

ضمن باب الاسمية؛ لأنّها تقبل التعريف والتنوين والجر وغيرها من الضوابط العلاماتية التي استقرت في العقلية الجمعية العربية بتفاوت.

يضاف إلى ذلك أنّ النحاة كانوا حريصين على المقابلة بشكل متوازٍ بين وجودية العلامة وانعدامها وفق أفق تواصلية تعاهدها أبناء اللغة، فعلامتا التثنية والجمع وجوديتان، أمّا علامة المفرد فهي معدومة صفرية، وكذلك علامة التأنيث علامة وجودية، أمّا علامة التذكير فهي معدومة صفرية، وينطبق على هذا علامة التصغير التي تعد علامة وجودية، أمّا علامة الاسم المكبّر فهي علامة معدومة صفرية.

ونجد دي سوسير في الدرس اللساني المعاصر يعرف اللغة بأنّها نظام من العلامات [١٤]، وتعد العلامة العدمية أو العلامة الصفرية من أهم مباحث الدرس اللساني المعاصر، وتعني وجود العنصر اللساني بمعناه أو وظيفته واختفاءَه بمظهره اللفظي المحسوس، ويظهر ذلك عند مقابلة المظهر بغيره حيث يظل الموقع فارغًا.

وتعدّ العلامة العدمية من أهم الأسس التي قامت عليها النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن حاج صالح: "وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها " المفرد والمذكر والمكبر، لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغّر."[١٥]

ويذكر روبنز في معرض سرده للمراجع التي يمكن الرجوع إليها لدراسة العناصر الصفرية في اللغات أن اللغوي (هاس) يقترح قواعد معينة

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لاستعمال الصفر في اللغة، ولكن مقترحاته لم يتبعها جميع اللغـويين، وأنّ الإفراط في استعمال الصفر يضعف قدرة الدارس على التحليل. (١٦)

وأشار فندريس إلى المورفيم المفقود الذي يشير إلى الدلالة اللزوميـة وهو ما سمي بـ: (المورفيم الصفري)، أو دوال النسب الصفرية(١٧)، ولـم يكن المورفيم الصفري ذا صفة خطية، وإنما له وجود دلالي لا يمكن إغفاله أو إهماله (١٨).

وتطرق اللغويون العرب المعاصرون إلى ذلك، فيقول تمـام حسـان:" الدلالة العدمية، أي دلالة عدم وجود الأداة (وهو الحذف) على المعنى الـذي يكون عند وجودها، وسنرى أن الحذف والاستتار هما طريقا الإفادة العدمية في اللغة العربية." (١٩)

وقد كان للعلامة العدمية دور بارز في التوجيه اللغوي فقد ظهرت في توجيهاتهم اللغوية؛ فأثّرت في بنى الكلمات وفي حسم كثير مـن الخلافـات التأصيلية لتركيب المورفيمات، وفيما يلي عرض لأهم العلامات العدمية التي تضرب جذورها في التراث اللغوي العربي:

العدميّة والحرف:

إنّ من القواعد الثابتة في النحو العربي أن علامة الحـرف عدميـة، فالكلمة إذا انتفت عنها الاسمية وانتفت عنها الفعلية تكون حرفًـا، ولـذلك نقول هنا: العلامة عدمية، لكنها ليست عدماً مطلقاً بل عدماً مقيداً، يعني: ما لم يقبل علامة الاسم ولا علامة الفعل (٢٠)، وأكّدوا غيـر مـرة أنّ علامـة الحرف: سَلْبُه ممّا تقدّم من علائم الأسماء والأفعال؛ فتجريده مـن العلامـة

عَلاَمَةٌ له [٢١]، وأن " الْحَرْف لَا عَلامَة لَهُ وجودية بل علامته أَلا يقبل شَـيْئا من خَواص الِاسْم ولَا من خَواص الْفِعْل." [٢٢]

وغدا النحاة يعرفون الحرف انطلاقًا من عدمية العلامة، فهو: مـا " لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع، كـ "هل"، و"فـي"، و"لـم . . ." [٢٣]، فالحرف لا خاصّة له؛ لأنّ عدم العلامة له كالعلامة، ولأنّه في نفسه علامة، والعلامة لا تفتقر إلى علامة." [٢٤]

وقد أكّد المعاصرون الدور الوظيفي للحـرف وفـق دوره العلامـاتي، فأوضح المنصف عاشور أهمية كون الحرف علامة فـي بنـاء الجملـة "، فالجملة باعتبارها بنية متناسقة محتاجة إلى علامات دالّـةٍ علـى معانيهـا واستقامتها الشكلية، والحروف موكولٌ إليها هذا الدور." [٢٥]

وعرَّف (أندريه مارتيني) الحروف بأنّها:" وحدات نحوية دالّـة علـى الوظيفة التي تحققها مركبات أخرى في بينة الجملة" [٢٦]، ويقصد بـذلك أنّ دلالة الحرف معدومة بنفسه وتحليلها وتوثيقها من كتب النحـو والوقـوف عليها بكل تفاصيلها فهي أمّ الباب.

ونرى أنّ مسألة اختصاص الحروف بفكرة عدمية العلامة لها أثر فـي تقعيد بعض الظواهر اللغوية، ويمكن توضيح ذلك في محورين متوازيين:

المحور الأوّل: دور السياق بشكلٍ أساسي في توجيه الدلالـة العدميـة للحرف، وقد ساعدت هذه المسألة على التخلّص من كثيـر مـن إشـكاليات التأويل والتفسير من جهة، ووضع القواعد النَّحوية المختصة فـي قوالـب تركيبية تربط أجزاء الجملة ضمن تواصل ملحوظ بينه من جهة أخرى، ممّا جعلها تسهم عن طريق دورها التركيبي والوظيفي بشكل أو آخر في عمليـة

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التماسك النّصي وترابطه. فقد كشفت الحروف التي جاءت علامة عن كثير من الوظائف اللغوية التي تتعلق بالجملة: نحو: التشابه، والعطف، والتفسير والاستفتاح، والسكت، والخطاب.

ولقد كان سيبويه يعي تمامًا عدمية دلالة الحرف على المعنى بصفته وحدة نحوية مستقلة يبسط السياق سيطرته عليها في أثناء حديثه عن أقسام الكلام ووضعه للفواصل بين كل قسم، فقال: " فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا."(٢٧)

المحور الثاني: إنّ دراسة النُّحاة العرب للحرف علامة لغيره انطلاقا من عدميته للعلامة بذاته تضع حقيقة لا بدّ من تأكيدها، وهي أنّ النُّحاة حينما جعلوا علامة الحرف من خلال ارتباطه بغيره جعل الحرف يدور في نطاق محدود من التأثير في التقعيد النحوي مقارنة مع الاسم والفعل.

وقد صرّح بذلك الأنباري فقال: " بخلاف الحرف الذي لم يجئ لمعنى؛ فإنّه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه ألبتة." (٢٨) والسيوطي في الهمع:" فالْحَرْف لَا عَلامَة لَهُ وجودية بل علامته أَلّا يقبل شَيْئا من خَواص الِاسْم ولَا من خَواص الْفِعْل." (٢٩) فالتأثير التقنيني للحرف تأثير محدود مقارنة مع الفصائل النحوية الأخرى كالاسم والفعل التي ظلت راسخة في باب الفكر العلاماتي العربي.

العدمية والتأنيث

تعدّ معادلة التصنيف الاسمي حسب الجنس في العربية إلى: مذكر ومؤنث متعددة ومتشعبة، وهي معادلة تضرب جذورها في الأصول السامية التي عرفت التذكير والتأنيث، فقد وُضِعت في العربية مجموعة من العلامات التميّزية للمؤنث، فهناك تاء التأنيث، والألف المقصورة، والألف الممدودة، وهناك المؤنث تأنيثًا معنويًا الذي يخلو من علامات التأنيث (المورفيم الصفري) [٣٠]، وهناك المؤنث تأنيثًا لفظيًا مثل: حمزة وطلحة، وهناك المذكر ولا علامة له. فالتأنيث له علامة تدل عليه:" الكلامُ: أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ، والذي يؤنَّث منها الأسماء دون الأفعال والحروفِ؛ وذلك من قبل أنّ الأسماء تدلّ على مسمّياتٍ تكون مذكّرةً ومؤنّثةً، فتدخل عليها علامةُ التأنيث أمارةً على ذلك، ولا يكون ذلك في الأفعال، ولا الحروف."[٣١]

وبناء على هذه التصنيفات التي شُغِل بها اللغويون الأوائل في مؤلفاتهم المختلفة في تراث المذكر والمؤنّث نجد أنّ ظاهرة العدم أثّرت في توجيهات اللغويين من خلال إشاراتهم لانعدام علامة التأنيث أو مورفيم التأنيث من بنية الكلمة: "التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدٌّ من دليل عليهما، ولمّا كان المذكّر أصلًا، والمؤنّث فرعًا عليه؛ لم يحتج المذكّرُ إلى علامة؛ لأنّه يُفهَم عند الإطلاق، إذ كان الأصل، ولمّا كان التأنيث ثانيًا، لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه، والدليلُ على أنّ المذكّر أصلٌ أمران: أحدُهما مَجيئُهم باسم مذكّر يعُمّ المذكّرَ والمؤنّثَ، وهو شَيْءٌ. الثاني أنّ المؤنّث يفتقر إلى علامة. ولو كان أصلًا، لم يفتقر إلى علامة." [٣٢]

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وكذلك فإنّ العلامة الصفرية تظهر جلية في الصفات المؤنثة التي تأتي دون علامة تأنيث في الصيغ الآتية (٣٣):

- فَعول: نحو: امرأة غَضوب، أو عَجوز.
- فعيل إذا كانت بمعنى مفعول، نحو: عينٌ كحيلٌ، وكفٌّ خضيبٌ، ولحيةٌ دهينٌ. ومعناها: عينٌ مكحولةٌ، وكفٌ مخضوبةٌ، ولحيةٌ مدهونةٌ.
- فاعل، متى ما كان النعت لا حظَّ للذكر فيه تدخله، نحو: حائض وطالق وطامِث.
- مُفْعِل: امرأة مُذكرٌ، إذا كانت تَلِدُ الذكور، ومُحمِقٌ، إذا كانت تَلِدُ الحمقى.
- (مِفْعال)، فتكون نعتاً للمؤنث بغير هاء، ومن ذلك قولُهم: امرأةٌ (مِذْكارٌ) و(مِئناثٌ) إذا كان من عادتها أن تَلِدَ الإناث والذكور، وامرأةٌ (مِحماقٌ) إذا كان من عادتها أن تَلِدَ الحمقى.

وقد تعدّدت أقوال القدماء في تفسير عدمية العلامة في هذه الصيغ نحو:

أولا : مذهب سيبويه في هذه النعوت التي أسقطت منها علامة التأنيث وجعلت بلفظ المذكر، أنّها جاءت أوصافا لمذكر، وإنّ المراد بها شيء طالق، وشيء حائض، وطاهر، وطامث، وكذلك أشباههما." (٣٤)

ثانياً: تكون العدمية في الصفة الثابتة، فأما الحادثة فلا بدّ لها من علامة التأنيث.(٣٥)

ثالثًا: ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حُذِفَتْ من نحو "طالق، وطامث، وحائض، وحامل" لاختصاص المؤنث به. (٣٦)

وأما حديثًا، فقد حاول عبد الفتاح الحموز تفسير هذه الظاهرة انطلاقاً من ظاهرة التغليب في العربية[٣٧]، في حين أنّ إسماعيل عمايرة حاول تفسيرها انطلاقاً من التطوُّر التاريخي للُّغة العربية[٣٨]، ولم يلتفتا إلى الدور الدِّلالي للنسب في توجيه هذه الظاهرة.

ونرى في هذا السياق أنّ النظر إلى انعدام العلامة في هذه الأنماط في سياقاتها – السابقة الذكر–، يكشف لنا أنّ المعنى أثّر تأثيراً مباشراً في أبنية المذكر والمؤنث، فهذا الانزياح الذي حصل بفقدان العلامة وبوصف المؤنث بصيغة المذكر دون استعمال علامة التأنيث، نتج استجابة للمعنى ودوائره، وتحقّق هذا نتيجة الدور المحوري الذي قامت به تلك الصفات في السياقات اللغوية المختلفة؛ فعلى الرغم من أنّها ظاهرة لها أصولها اللغوية التاريخية، إلا أنّ القدماء فسروا انعدام العلامة من ناحية دلالية تنطلق من المعنى ودوائره وتسير في مجالات الاختصاص الدلالي لبنية الكلمة؛ فهذه الصيغ – وإن كانت معدومة العلامة – وتحمل العلامة الصفرية المورفيمية إلا أنها تضرب بجذورها في سياق الحقول الدلالية المصنفة في دوائر التأنيث، فثمة علاقة متوازية لا يمكن تجاهلها بين عدمية العلامة وبين معنى البنية ودلالتها، ففقدان العلامة لا يعني فقدان الدلالة، وإنّما هو مظهر من مظاهر الاقتصاد اللغوي الذي تشكّل بفعل عدمية العلامة أو صفرية المورفيم؛ ليعطي مجالا للبنية أن تفصح عن ذاتها في إطار السياق الذي ذكر فيها، وليس من مثال أدلّ على ذلك من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة الأعراف، آية: ٥٦)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

العدمية والنسب

لسنا نقصد هنا النسب باستعمال علامة النسب المعيارية الياء، وإنّما نقصد تلك الأنماط اللغوية التي دلّت على معنى النسب مع انعدام علامته المعيارية، فلم تشملها أطر القياس، فكانت خارجة عن سلطان التقعيد، سواء أكانت صيغاً صرفية بعينها دلّتْ دلالة مباشرة على النسب كـ (فعّال، فاعل، فعِل، ومفعال...)، أم لواحق صرفية استعملت للدلالة على النسب كهاء النسبة التي لحقت صيغ الجموع.

ويمكن تصنيف هذا المظهر العدمي للعلامة من باب التفسير الاجتهادي الذي يفسّر الأُطر التي تصنف ضمن الحقول الدلالية للنسب من ناحية المعنى، لكنّها جاءت خالية من المورفيم الدال على النسب نتيجة انعدام العلامة المعيارية.

وقد حدَّد سيبويه الصِّيغ المحمولة على النَّسب بأوزانٍ محدَّدة، وحدَّد لكلِّ وزنٍ منها معنىً خاصًا بها، فقال: "أمَّا ما يكون صاحب شيءٍ يعالجه، فإنَّه ممَّا يكون فعَّالاً. وذلك قولك لصاحب الثِّياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوَّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها جمَّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها حمَّار، والذي يعالج الصرف: صرَّاف، وذا أكثر من أن يحصى. وربَّما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البتِّيُّ، أضافوه إلى البتوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البتّات. وأمَّا ما يكون ذا شيءٍ وليس بصنعةٍ يعالجها، فإنَّه ممَّا يكون (فاعلاً)، وذلك قولك: لذي الدِّرع: دارع، ولذي النَّبْل: نابل، ولذي النشَّاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن"(٣٩).

وقد حدّد اللغويون حمل هذه الصيغ على النسب انطلاقًا من انعدام الفعل:" وَرَجُلٌ كَيَّال: مِنَ الكَيْل؛ حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ فِي الإمالة، فإما أَن يَكُونَ عَلَى التَّكْثِيرِ لأَنّ فِعْلَه مَعْرُوفٌ، وإِمّا يُفَرّ إِلى النسَب إِذا عُدِم الْفِعْلُ[٤٠].

ومن الصيغ التي عدمت فيها علامة النسب المعيارية ودلّت على النسب بانعدام العلامة مايأتي [٤١]:

- فعّال: تدل صيغة (فعّال) في العربية دلالة واضحة على المبالغة، إلا أنّها تدل على النسب فتأتي بمعنى (ذي وذات)، وقد خصّصّت هذه الصيغة لهذا المعنى إذا دلّت على صاحب صنعة مداوم لصنعته: وجعلوا منه: البتَّات[٤٢]، وبدَّال[٤٣].
- فاعِل: وممَّا حُمِلَ على النَّسب من هذه الصيغة: رجلٌ دارع (ذو درع) [٤٤]، وحملوا [٤٥]عليه قوله تعالى: ﴿مَّاء دَافِقٍ﴾(سورة الطارق، آية: ٦)
- فَعِل: ومن ذلك قولهم: ورجلٌ ترِب[٤٦]،رجلٌ حَدِث[٤٧]،
- مِفعال: ومن ذلك نحو: ناقة مِقطار[٤٨].
- مُفعِل: ومن ذلك قولهم:امرأة مُطفِل، وأرضٌ مُمحِل[٤٩].
- مفعول: نحو: مكان مأنوس، ورجل مجنون[٥٠].
- فَعَول: وممّا حمل على ذلك: ركوب، قؤول[٥١].
- منفعل: وقد حمل الخليل بن أحمد على النسب [٥٢]، قوله تعالى: ﴿السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ﴾. (سورة المزمِّل، آية: ١٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إنّ ثمة ارتباطًا وثيقًا في تفسير انعدام علامة التأنيث الذي أشرنا إليه في المبحث السابق وبين تفسير انعدام علامة النسب في هذه الصيغ، فإنّ التفسير اللغوي لهذه الصيغ ينبئ عن التفات اللغويين لمعاني الأبنية قبل اهتماهم بشكل البنية، فقانون النسب يعبّر عن إلزامية إلحاق الياء بالصيغ لتتفق الصيغة في شكلها مع معناها، إلا أنّ المعاجم العربية وهي الميدان الحقيقي لرصد الاستعمال التداولي للأنماط اللغوية سجّل لنا استعمال صيغ تنعدم فيها العلامة التقنينية للنسب؛ فجاءت على صيغة مورفيم صفري إلّا أنّ معناها يحمل معنى النسب، فعاشب مثلا تدلّ على ذات عشب، وتامر تدلّ على ذي تمر، ولابن تدلّ على ذي لبن، وهذه الصيغ من الناحية الشكلية وفق توجيهات اللغويين فقدت في معظمها علامتين علامة التأنيث في نحو: أرض عاشب، وامرأة مُطْفِل، وفُقِدت علامة النسب حين حملوها على معنى النسب لتفسير عدمية علامة التأنيث، فقالوا: ذات عشب، ذات أطفال، وعليه لم يقولوا في دارع: دارعة بل دَرِع – دارع وحملوه على حائض.

وهذا ما أكّده القدماء أكثر من مرة:" ولم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفا للمؤنث؛ وذلك لأنّه لم يجرِ على الفعل، وإنّما يلزم الفرق ما كان جاريًا على الفعل؛ لأنّ الفعل لا بدَّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث – حقيقيا – كان أو غير حقيقي – نحو: هند ذهبت، وموعظة جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك في الفعل، وإذا لم يكن جاريًا على الفعل كان بمنزلة المنسوب، فحائض بمعنى حائض –أي ذات حيض– على حد قولهم: رجل دارع، أي دارعي – بمعنى صاحب درع" (٥٣)

عدمية الحركة بين السكون والمورفيم الصفري:

يُنقل عن سيبويه أنّه جعل علامة السكون هكذا: "خ" على أنها اختصار للكلمة "خف" أو "خفيف"، ونُقِلَ عن أبي حيان أنّ علامة السكون خاء فوق الحرف. (٥٤)

وقد تواضع اللغويون على تعريف السكون " بمعنى الخلو من الحركة بتبادل المواقع في التركيب مع وحدات صرفية مقرَّرة عند علماء العربية أنفسهم، فالألف صيغة المثنى والياء للمخاطبة المؤنثة والواو دليل الجماعة.(٥٥)

فالسكون يشكل حركة الصفر "zero vowel "في حالة النظر إلى النظام الصوتي للغة العربية، ويسوِّغ لنا هنا كذلك أنْ نطلق عليه مصطلح "المورفيم الصفري zero morpheme "، مراعين في ذلك حقيقته المادية، وهي أنّه ليس ذا صيغة form من حيث النطق(٥٦)،وإنما هو دلالة غير ملفوظ بها. (٥٧)

وقد صرّح اللغويون أنّ السكون هو الصفر المورفيمي الذي يدلُّ على انعدام الحركة، وقد ابتدأوا بتفسير عدمية الحركة في البناء:" إنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابًا للأصل، وهو عدم الحركة، فلا ينبني عليها إلا لسبب. . . ويُسمى عدم الحركة أيضا (وقفًا)، كما يُسمى سكونًا، والسكونُ خفيف، " ولخفته دخل في الكلم الثلاث:الحرف والفعل والاسم. "(٥٨)

فالسكونُ بخفته دخل إلى الحرف والاسم والفعل، وهو الأصل في البناء؛ لأنّ الأصل انعدام الحركة، والسكون ليس حركة، وليس من فصيلة

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الحركات[٥٩]. فالسكونُ ليس خفيفاً لأنّه عدم، ولكن الكلمة الساكنة هي الخفيفة لأنّها ساكنة.

وقد أثَّرت عدمية السكون في تحليل بنى الكلمات في باب النسب:" ومن أَجرى في الصحيح نَحْوُ تَغْلِبيٍّ مُجْرى نَمَرِيّ – وهو المبرد – لكون الساكن كالميت المعدوم."[٦٠]

فقاعدة النسب العامة للثلاثي مكسور العين نحو: (نَمِر، دُئل، إِبِل) تكون بفتح العين سواء كانت فاؤه مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة؛ فينسب إليها: (نَمَرِيّ، دُؤَلي، إبليّ)، وانطلاقًا من اعتداد اللغويين بعدمية السكون أجاز المبرّد قياسًا فتح العين فيما كان رباعيًا وثانيه ساكن وثالثه مكسور إلى نحو(تَغْلِب) ينسب إليها (تَغْلَبيّ)، والسبب في تجويز ذلك أنّ السكونَ معدوم، ويمكن تفسيرها صوتيًا على أنّها مخالفة[٦١] بين الحركات المتماثلة بفتح العين فيهما.

وكذلك أثّرت في حد النقل، وما النقل عند اللغويين إلا تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، والغرض منه إمّا بيان حركة الإعراب، أو الفرار من التقاء الساكنين، وعلامته عدم العلامة."[٦٢]

وقد وضع النحاة شروطًا للنقل منها[٦٣]: أن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحًا، وأن يكون ما قبل الأخير ساكنًا، وألّا يكون النقل إلى بناء معدوم النظير في العربية مثل: هذا عِدُل، وزاد البصريون دون الكوفيين شرطًا آخر وهو ألا تكون الحركة المنقولة فتحة.

وكذلك أثّر الصفر المورفيمي أو السكون العدمي في تحليل بنية الفعل الناقص عند إسناده إلى ضمير التثنية المؤنث:" (غزتا)، ما أصله غزا؟ أصله

غَزَوَتا على الأصل، تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها؛ فقُلِبت الواو ألفًا (غزاتا) التاء ساكنة أصالةً والفتحة هذه عارضة، والعارض في حكم المعدوم، التقى ساكنان الألف وتاء التأنيث الساكنة؛ فحذفنا الألف تخلصًا من التقاء الساكنين، لا تقل: التاء مفتوحة هنا، وإنّما العبرة بالأصل، والحركة العارضة في حكم المعدوم."[٦٤]

وإذا رجعنا إلى التحليل السابق لوجدناه يعزِّز من إمكانية التوسّع في العدمية، ودورها في بنية الكلمة وخاصة بوجود معادلة اعتبار العارض في حكم المعدوم التي كانت مخرجًا لتفسير حذف الألف نتيجة التقاء الساكنين في (غزاتا) على اعتبار الأصل التسكيني، وتجاوز الحركة العارضة واعتبارها في حكم المعدوم، ورأي الحذف هذا يحقق المقبوليّة اللغويّة، ولكن من العرب[٦٥] من يثبت الألف (غزاتا) ولا يعتد بحذفها، وهذا رأي يتعامل مع الظاهر باعتماد الأصل التسكيني والحركة العارضة دون لجوء إلى تقدير أو تأويل أو تفسير.

وقد أثّرت عدمية السكون في توجيه بنى الكلمات في باب الإمالة:" وأمّا إن كانت حروف الاستعلاء ساكنة قبل حرف الألف بعد الكسرة، نحو: مِصباح ومِقلاع ومِخْدام ومِطْعان، فبعضُ العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء؛ لكونه بالسكون كالميت المعدوم؛ فيُميل، وبعضهم يعتد به، لكونه أقرب إلى الألف من الكسرة الطالبة للإمالة." [٦٦]

قال سيبويه:" وإذا كان حرف الاستعلاء قبل الألف، وأملتَ فأنتَ في علوٍ من موضع حرف الاستعلاء، ثم تنزلفُ منه إلى الإمالة، فلذلك كان هذا أخف." [٦٧].

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال الشاطبي معلِّقًا على رأي سيبويه بالإمالة بعد حروف الاستعلاء وعلى رأي من يمنعها وشارحًا عبارة سيبويه: «وكلاهما عربيّ له مذهب» يعني: من أمال في مِصباح، ومن لم يُمِل؛ فكان حقه أن ينسب عدم الكف في الساكن بعد المكسور إلى بعض العرب ولا يُطلِق العبارة إطلاقا" (٦٨).

إنّ سببَ الخلاف هنا هو سببٌ صوتيٌّ محض، فأصواتُ الاستعلاء(٦٩) تتطلب جهدًا صوتيًا نتيجة ارتفاع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك اللين واللهاة، والإمالة هي إضجاعٌ للسان، ولكن ما سوّغ جواز الإمالة عند من ذهب إلى ذلك أنّ صوت الاستعلاء ساكن، والساكنُ معدومٌ لا قيمة له؛ لذلك يصبح الانتقال من صوت الاستعلاء الساكن إلى الإمالة أمرًا سهلا.

عدميّة الصيغ الصرفية وأثرها في توجيه بنية الكلمة العربية

شاع عند النحاة اعتمادهم على انعدام الصيغة في تفسير الأصل والزيادة في أبنية الكلمات، فقد اختلفوا في بنية كلمة (مريم ومدين)، والراجح عندهم أصالة الياء فيهما وزيادة الميم، والحكم بأصالة الياء يدخلهما في الباب الأكثر وهو مَفْعَل، أمّا الحكمُ بزيادتهما، فيدخلهما في الباب النادر أو المعدوم، وهو فَعْيل. إذ لم يُنقل منه إلا ضَهْيد وقدح فيه السيرافي.(٧٠).

فهناك صيغتان تتنازعان أمرهما في تفسير بناء كلمتي (مريم ومدين) هما: (مَفْعل وفَعْيل)، وقد رجح اللغويون الأفضلية لصيغة (مَفْعل) انطلاقًا من أصالة الياء فيهما وزيادة الميم، وردّوا القول بأصالتهما؛ لأنّه يؤدي إلى صيغة معدومة وهي صيغة:(فَعْيل).

ومن القواعد التي اتخذها النحاة طريقة لتفسير بنى الكلمات قاعدة إنزال الشاذ منزلة المعدوم، ونلحظ تطبيقاتها في باب النسب: "ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها أنّ أشبهت الواحد . . . بكونها "جمع تكسير" حال كونه "لا واحد له" من لفظه "كـ: (أبابيلي) و(عباديدي)، والعباديد: الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه، أوله واحد، ولكنه شاذٌ كـ: (مَحاسني) جمع (حَسَن): حكاه أبو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم. (٧١)

فهذه الصيغ لا واحدَ لها من لفظها، لذلك نسبوا إليها على صيغتها دون الاعتداد بمفردها، وأنزلوا الشاذ في مفرده عند من رأى أنّ له مفردًا مثل (مَحاسن – حَسن) منزلة المعدوم المفرد نحو: " أبابيل وعباديد". قال الجوهري عن أبابيل:"ولم أجد العرب تعرف له واحدًا"(٧٢)، وقال الأزهري: " لا تكاد العرب توحد محاسن" (٧٣)

وكذلك نلحظ تطبيقاتها في باب الجمع، فقد أُضيف إلى بناء الكثرة ما كان له بناء قلة، ولكنه شاذ قياسًا أو سماعًا، فينزل لذلك منزلة المعدوم، ويعدلُ عنه إلى جمع الكثرة: "فالأول" وهو الشاذ قياسًا، نحو: {ثَلاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: ٢٢٨] فإن جمع: قَرء؛ بالفتح؛ على أقراء، شاذ. نعم، إنْ جعل قروء، والثاني: وهو الشاذ سماعًا نحو: ثلاثة شُسوع؛ فإنّ أشساعًا، وإنْ كان قياسًا؛ لأنّ مفرده: شِسْع، بكسر أوله وسكون ثانيه، وأفعال قياسٌ فيه كـ: حِمل وأحمال؛ بالحاء المهملة؛ ولكنه قليل الاستعمال.(٧٤).

فالقاعدة التي يؤكدها اللغويون، وقد أثّرت في تصنيف أبنية الجمع أنّ كل جمع قلة شاذ قياسًا أو سماعًا، فإنّه ينزل منزلة المعدوم من وجود جمع القلة، ولذلك اعتبرت صيغ الجموع هذه من باب الكثرة لا من باب القلة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأثّرت كذلك عدمية الصيغة في توجيه صيغ الأفعال ومصادرها من حيث الأصالة، فعدمية المصدر(آن) هي التي أعطت دليلا قويًا على أنه مقلوبٌ عن أنى يأنى:" قَوْلِهِمْ: أَنى الشيءُ يأْني وآنَ يَئِينُ، فآنَ مَقْلُوبٌ عَنْ أَنَى، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وُجُودُكَ مصدرَ أَنى يأْنِي أَنًى، ولَا تَجِدُ لِآنَ مَصْدَرًا... فَلَمَّا عَدِمَ آنَ المصدرَ الَّذِي هُوَ أَصل الْفِعْلِ عُلِمَ أَنه مَقْلُوبٌ عَنْ أَنَى يأْنى."(٧٥)

وكذلك أثّرت عدمية الصيغة في توجيه وزن (سيّد وميّت) ونحوهما: "والصحيح أنّ وزن سيّد وميّت فَيْعِل بكسر العين، وهو بناء مختص بالمعتل؛ لأنّ المعتلّ ضربٌ بذاته، ولا حاجة إلى أن يقال إنه فيْعَل بفتح العين، ثم نُقِل إلى كسرها؛ لعدم فيعِل بكسر العين؛ لأنه إنّما هو معدومٌ في الصحيح خاصة، لا في المعتل. (٧٦)

وقد عمد اللغويون إلى ترجيح الصيغة الشائعة تصريفًا وقياسًا على الصيغ المعدومة أو القليلة، وإن كانت تحمل دلالات مقيّدة، يدلُّ على ذلك حديثهم عن وزن:" لَيْلَةٌ أَرْوَنانة وأَرْوَنانيَّة: شَدِيدَةُ الْحَرِّ وَالْغَمِّ. وَحَكَى ثَعْلَبٌ: رَانَتْ لِيلَتَنا اشتدَّ حَرُّهَا وَغَمُّهَا. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى أَفْعَلان، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، دُونَ أَن يَكُونَ أَفْوَعالًا مِنَ الرَّنَّةِ الَّتِي هِيَ الصَّوْتُ، أَو فَعْوَلاناً مِنَ الأَرَنِ الَّذِي هُوَ النَّشَاط، لأَنّ أَفْوَعالًا عَدَمٌ وإِنَّ فَعْوَلاناً قَلِيلٌ... فَلَمَّا عَدِمَ الأَول وقلَّ هَذَا الثَّانِي وصحَّ الِاشْتِقَاقُ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَفْعَلان. (٧٧).

وكذلك أثّرت العدمية في رفض وزن فئعال في صيغة (رئبال)؛ لأنّها صيغة معدومة في الأسماء، وأثبتوا أنّها من وزن (فعلال) قَالَ ابْنُ سِيدَهْ:" وَذَلِكَ أَن رِيبَالًا بِغَيْرِ هَمْزٍ لَا يَخْلُو مِنْ أَن يَكُونَ فِيعالًا أَو فِعْلالًا، فَلَا يَكُونُ فِيعالًا؛ لأَنه مِنْ أَبنية الْمَصَادِرِ، وَلَا فِعْلالًا وياؤُه أَصل؛ لأَن الْيَاءَ لَا تَكُونُ أَصلًا فِي بَنَاتِ الأَربعة، فَثَبَتَ مِنْ ذَلِكَ أَن رِئبالًا فِعلال، هَمْزَتُهُ أَصل بِدَلِيلِ

قَوْلِهِمْ خَرَجُوا يَتَرَأْبَلُون... وَحَكَى أَبو عَلِيٍّ: رَيَابِيلُ الْعَرَبِ لِلُصوصِهِم، فَإِن قُلْتَ: فإن رئبالًا فِئعال لِكَثْرَةِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ، وَقَدْ قَالُوا تَرَبَّل لَحْمُهُ، قُلْنَا: إِن فِئعالًا فِي الأَسماء عَدَمٌ." (٧٨).

وكذلك أثّرت الصيغ العدمية في توجيه أصول الأفعال بين الواوية واليائية كما يظهر أدناه:

الفعل	الأصل الموجود	الأصل المعدوم
مَلا الرجلُ يَمْلُو بِالْوَاو(٧٩)	لِوُجُودِ م َل و	وعدم م َل َ ي
وقُبَاء، مَمْدُودٌ: مَوْضِعٌ بِالْحِجَازِ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ(٨٠)	وَإِنَّمَا قَضَيْنَا بِأَن هَمْزَةَ قُبَاء وَاوٌ لِوُجُودِ ق ب و	وعدم ق ب ي
والتَّنَاطِي: تَعاطي الْكَلَامِ وتَجاذُبه، والمُنَاطَاةُ: المُنازَعةُ(٨١)	وَقَضَيْنَا عَلَى هَذَا بِالْوَاوِ لِوُجُودِ ن ط و	وعدم ن ط ي
ولَغِيَ بِالشَّيْءِ يَلْغَى لَغاً: لهِجَ(٨٢)	وَحَمَلْنَا ذَلِكَ عَلَى الْوَاوِ لِوُجُودِ ل غ و	وعدم ل غ ي
وَجَاءَنَا بثَرِيدةٍ تَضَاغَى أَي تتراجَعُ مِنَ الدَّسَمِ. (٨٣)	وأَلِفُها واوٌ لِوُجُودِ ض غ و	وعدم ض غ ي
فيقولُ إِطْرِيَة بِوَزْنِ زِبْنِيةٍ(٨٤)	أَلِفُها واوٌ، وإنما قَضَيْنا بِذَلِكَ لِوُجُودِ ط ر و	وعدم ط ر ي
وحملْنا الرَّشِيّ عَلَى الْوَاوِ (٨٥)	لِوُجُودِ ر ش و	وعدم ر ش ي

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وخلاصة القول إنّ الاهتمام بالعدم وصيغه عند العرب لم يكن حديث النشأة، وإنّما هو أمرٌ راسخٌ في عقليتهم اللغوية، وقد أفضى إلى توجيه كثير من الإشكالات المتعلقة بأبنية الصيغ من حيث أصلها أو مصدرها، أو جمعها، أو النسب إليها. فالصيغ تتماشى بخطوط متوازية في الفكر اللغوي العربي، ولكنّ الأفضلية تتجه للصيغة الموجودة المثبتة في القياس أحياناً وفي السماع أحيانا أخر، أمّا الصيغة المعدومة فهي الوسيلة التي تكمن وراء ردّ الأبنية، وقد لاحظنا من خلال مناقشة أثر الصيغ العدمية في توجيه الأبنية الصرفية للكلمات أنّ مسألة الحكم بالعدمية لم تكن اعتباطية، بل كانت مضبوطةً بجملة من المعايير يمكن إجمال أبرزها بالآتي:

- قوة القياس ومدى اطّراده في استعمال الصيغة.
- شيوع الاستعمال وتداوله اللغوي.
- مدى ملاءمة التغيُّرات التي تطرأ على الصيغة من حذف وقلب وتغيير مع الأصل الصرفي للصيغة.

فمصطلحُ العدم شديد الارتباط بأصل الصيغة واطِّرادها، وهذا الارتباط أعطى مزية الحرية والحركة في دائرة البنية دون تحديد أو تقييد في بيان أصولها وفق الصيغ الموجودة والابتعاد عن الصيغ المعدومة، وهذا ما لاحظناه في الحكم بزيادة الميم في مريم وبكسر العين في فيعل، والنسب إلى أبابيليّ، وترجيح الأصل الواوي ورفض الأصل اليائي لكثير من الأفعال.

الخاتمة

توصَّلت الدِّراسة إلى جملة من النتائج منها:

- إنّ مصطلح العدم متعدّد ومتشعب المباحث في الدرس اللغوي، وقد أثّرت فكرة العدم في بناء القواعد اللّغويّة، فنجد اللغويين يدركون أهميتها في أثناء وضعهم للقواعد، وفي أقيستهم وعللهم؛ فغدت فكرة العدم تدخل في توجيهاتهم وعليها تُبنى القواعد.

- حرص اللغويون على المقابلة بشكل متوازٍ بين وجودية العلامة وانعدامها وفق أفق تواصلية توافق عليها أبناء اللغة، فعلامتا التثنية والجمع وجوديتان، أمّا علامة المفرد، فهي معدومة صفرية، وكذلك علامة التأنيث علامة وجودية، أمّا علامة التذكير، فهي معدومة صفرية، وينطبق على هذا علامة التصغير التي تعدّ علامة وجودية، أمّا علامة الاسم المكبّر فهي علامة معدومة صفرية.

- إنّ مسألة اختصاص الحروف بفكرة عدمية العلامة لها أثر في تقعيد بعض الظواهر اللغوية، وللسياق دورٌ أساسي في توجيه الدلالة العدمية للحرف، وقد ساعدت هذه المسألة على التخلّص من كثير من إشكاليات التأويل والتفسير من جهة، ووضع القواعد النَّحوية المختصة في قوالب تركيبية تربط أجزاء الجملة ضمن تواصل ملحوظ بينها؛ ممّا جعل الحرف يدور في نطاق محدود من التأثير في التقعيد النحوي مقارنة مع الاسم والفعل.

- فسّر القدماء انعدام العلامة من ناحية دلالية تنطلق من المعنى ودوائره، وتسير في مجالات الاختصاص الدلالي لبنية الكلمة؛ فهذه الصيغ -

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإن كانت معدومة العلامة – وتحمل العلامة الصفرية المورفيمية، إلا أنّها تضرب جذورها في سياق الحقول الدلالية المصنفة في دوائر التأنيث، فثمة علاقة متوازية لا يمكن تجاهلها بين عدمية العلامة وبين معنى البنية ودلالتها، ففقدان العلامة لا يعني فقدان الدلالة وإنّما هو مظهرٌ من مظاهر الاقتصاد اللغوي الذي تشكّل بفعل عدمية العلامة أو صفرية المورفيم ليعطي مجالات للبنية أنْ تفصح عن ذاتها في إطار السياق الذي ذكر فيها.

– إنّ ثمة ارتباطًا وثيقًا في تفسير عدمية علامة التأنيث وبين تفسير عدمية علامة النسب في بعض الصيغ، ولعل التفسير اللغوي لهذه الصيغ ينبئ عن التفات اللغويين لمعاني الأبنية قبل اهتماهم بشكل البنية، فقانون النسب يعبّر عن إلزامية إلحاق الياء بالصيغ لتتفق الصيغة في شكلها مع معناها، إلا أنّ المعاجم العربية وهي الميدان الحقيقي لرصد الاستعمال التداولي للأنماط اللغوية سجّلت لنا استعمال صيغ تنعدم فيها العلامة التقنينية للنسب؛ فجاءت على صيغة مورفيم صفري إلا أنّ معناها يحمل معنى النسب.

– صرّح اللغويون أنّ السكون هو الصفر المورفيمي الذي يدل على انعدام الحركة، وقد ابتدأوا بتفسير عدمية الحركة في: البناء، وفي باب النسب، وأثّرت في حد النقل، وكذلك أثّر الصفر المورفيمي أو السكون العدمي في تحليل بنية الفعل الناقص عند إسناده إلى ضمير التثنية المؤنث، وفي توجيه بنى الكلمات في باب الإمالة.

– إنّ مسألة الحكم بالعدمية لم تكن اعتباطية، بل كانت مضبوطة بجملة من المعايير يمكن إجمال أبرزها بقوة القياس ومدى اطراده في استعمال الصيغة، وشيوع الاستعمال وتداوله اللغوي، ومدى ملاءمة التغيرات التي تطرأ على الصيغة من حذف وقلب وتغيير مع الأصل الصرفي للصيغة.

الهوامش

(١) أحمد بن فارس، أبو الحسين بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، كتاب العين، باب العين والدال وما يثلثهما، مادة(ع د م)، ج٢٤٨/٤ .

(٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب ،دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ج٣٩٢/١٢.

(٣) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،ط٢، ١٩٩٢ م، ٢٨٠/٣ .

(٤) هناك مصطلح شهير في مجال الفلسفة، وهو العدمية Nihilism بمعنى الإنكار المطلق، أو الاستناد إلى هذا الإنكار في طرح بعض المسائل وتفسيرها، وكان أول من استعمله هو الفيلسوف جاكوبي في روسيا في العصر الحديث. ينظر: روزنتال ويودين، (محرران)، الموسوعة الفلسفية، "تأليف لجنة من العلماء"، ترجمها سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت)، ص٢٩٤.

(٥) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: مجموعة محققين، تحيق الجزء الثاني: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م، ج٢٢٩/٢ .

(٦) أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف(ت ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨ م: ٢/ ٥١١ .

(٧)الشاطبي، شرح ألفية ابن مالك المقاصد الشافية، ص٢٣٧ .

(٨) اكتفينا بالإشارة إلى هذه المواضيع لأنها متناثرة في كثير من الدراسات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: دراسة عبد الفتاح أحمد الحموز، النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة الكويت، السنة:١٠ العدد: ٣٨ ١٩٩٠، ودراسة ناصر بن إبراهيم الشقاري، عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ٢٠١٥م. ودراسة أحمد السلايمة، العلة النحوية بين

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الاطّراد والاضطراب دراسة في كتب العلل، جامعة آل البيت ٢٠١٨، ودراسة: خير الدين فتاح عيسى القاسمي، نفي الدليل في أصول النحو وقواعده، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد ٧، المجلد٣، ٢٠١٢، ودراسة حسين رفايعة: العدول عن المطابقة في العربية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة،٢٠٠٣. ودراسة حسن الملخ، تعليل عمل الحروف المختصة بين التشبيه والاقتران، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٧، العدد٣، ٢٠١٠، ودراسة محمد أحمد العمروسي، الاطراد والشذوذ في النحو العربي، كلية دار العلوم، ١٩٧٨. ودراسة: عمر السعودي، الانحراف عن الأصل النحوي في الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠٠٥م. سيف الفقراء وعمر أبونواس، الاستغناء بالفعل الثلاثي المجرد وأثره في تفسير شذوذ اسم الفاعل ومبالغته، المجلة الأردنية للغة العربية وآدابها، مجلد١٠، العدد٢، ٢٠١٤م. دراسة علي أبوالمكارم: الحذف والتقدير في النحو العربي، مكتبة دار غريب، ٢٠٠٨.

(٩) دراسة: الزاملي، مجيد خير الله، علة أمن اللبس في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ودراسة بلقاسم محمد حمام، القصد ودوره في الأحكام النحوية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد٣٥، ٢٠١٧، ودراسة لطيفة النجار: منزلة المعنى في النحو العربي، دار أشجار للنشر والتوزيع، دبي. ٢٠١٧، ودراسة كريم الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١م.

(١٠) ابن يعيش، موفق الدين بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، دمشق، ج١/٢٤ .

(١١) ينظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت ٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت،ج١/٤٦.

(١٢) ابن مالك: أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله،(ت ٦٧٢هـ) شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر،ط١، ١٩٩٠م، ١/٧٤ .

(١٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(١٤) ينظر: سوسير، فصول في علم اللُّغة العام، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥ ص١٢١، وفندريس، اللُّغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمَّد القصاص،المركز الوطني للترجمة، القاهرة،٢٠١٤ م ص١٥٨.

(١٥) ينظر: نوال بهلول وحفناوي بالي، النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسية)، كراسات المركز (سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي لتطوير اللغة العربية بالجزائر، قسم اللسانيات العربية والمعجميات والمصطلحات العربية وعلم الترجمة، العدد الرابع، ٢٠١٠، ص٣٦.

(١٦) ينظر: سميح أبو مُغلي، دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة البلقاء للعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، المجلد (٧)، العدد (١)، ٢٠٠٠، ص٢.

(١٧) ينظر: فندريس، اللغة، ص١١٠،

(١٨) ينظر: لطيف حاتم الزاملي وجعفر عبد كاظم، المورفيمات الصفريّة في الأبنية العربية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد (١١)، العددان (٣،٤)، سنة ٢٠١٢، ص٤٤.

(١٩) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء،١٩٩٤م، ص١٢٨ .

(٢٠) ينظر: الحازمي أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، شرح ألفية ابن مالك للحازمي دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي [http://alhazme.net الدرس الثامن.

(٢١) ابن الصايغ: أبو عبدالله محمد بن الحسن (ت ٧٢٠هـ)، الملحة في شرح الملحة ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي،منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١،٢٠٠٤م، ج١/١١٧.

(٢٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج١/٤٦ .

(٢٣) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف(ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للنشر والتوزيع،بيروت، ج١/٢٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(٢٤) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ت ٦٠٦ هـ) البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين،منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠ هـ، ج١/١٢.

(٢٥) ينظر: المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ١٩٩١،ص٢٨.

(٢٦) ينظر رأي أندريه مارتيني: المرجع السابق، ص٢٧.

(٢٧) سيبويه، أبوبشرعمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط ٣، ١٩٨٨م. ج١/١٢.

(٢٨) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/٦٥٠ .

(٢٩) السيوطي، همع الهوامع، ١/٤٦ .

(٣٠) يعرف المورفيم على أنّه أصغر وحدة ذات معنى، أمّا المورفيم الصفري، فهو دلالة غير ملفوظ بها. ينظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، علم الكتب، ط٨، ١٩٩٨، ص٥٢، ينظر: سمير استيتية، اللسانيات(المجال، والوظيفة، والمنهج)، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥، ص١١٠.

(٣١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،ج٥/٨٨ .

(٣٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣٣) ينظر: ابن الأنباري، أبوبكرمحمد بن القاسم بن محمد (ت٣٢٨هـ)، المذكر والمؤنث، حققه وعلق عليه:محمد عبدالخالق عُضيمة، راجعه وصنع فهارسه، رمضان عبدالتواب، القاهرة،١٩٩٩م. ج٢/ ص١٥-١٠٥، وينظر: الهروي: أبو سهل محمد بن علي بن محمد،(ت ٤٣٣هـ)، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ ١٤٢٠هـ. ج٢/٧٨٢ .

(٣٤) سيبويه ،أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط ٣ ١٤٠٨ ١٩٨٨ م، ج٣/٣٨٣.

(٣٥) ينظر: الزمخشري أبو القاسم ، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد،(ت: ٥٣٨هـ) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص٢٤٩ .

(٣٦) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/٧٥٨ ومابعدها.

(٣٧) ينظر: الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة ط١، ١٩٩٣، ص٧٠-٧١.

(٣٨) ينظر: عمايرة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي، عمان، ط١، ١٩٨٦، ص٢٤.

(٣٩) سيبويه، الكتاب،ج ٣٨١/٣.

(٤٠) ينظر: ابن منظور، لسان العرب،ج٥٠٤/١١ .

(٤١) ينظر: عمر محمّد أبونواس، الحمل على النسب في العربية ، بحث منشور، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٨٦، عام ٢٠١٤.

(٤٢) ينظر: ابن السرَّاج، محمَّد بن سهل (ت٣١٦هـ)،الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٩٨٨م،٨٣/٣.

(٤٣) ينظر: الأستراباذي، رضي الدين محمَّد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمَّد نور الحسن، ومحمَّد الزفزاف، ومحمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.، ٨٥/٢.

(٤٤) حُمِلت على النَّسب؛ لأنَّها لم يعرف لها فعل. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨١/٣.

(٤٥) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمَّد، المكتبة التوفيقية ١٤٥/١.

(٤٦) أي حملت تراباً. ابن منظور، لسان العرب، ٢١٧/٢.

(٤٧) ينظر: الزبيدي، محمَّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٨٣م.٢٠٩/٥.

(٤٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب،١٣٥/١٢.

(٤٩) ينظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م. ٢٨٤/٣.

(٥٠) ينظر فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م. ص٢٤٢.

(٥١) ينظر: العكبري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، إملاء ما منَّ به الرحمن، دار الفكر، ١٩٩٣م، ص٥٠٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(٥٢) ينظر: الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، الكشاف، شرح وضبط يوسف الحمادي، مكتبة مصر، (د.ت)، ط٤، ص٤٩١.

(٥٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،ج٥/٨٨.

(٥٤) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح،دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج٢/ ٥٢٣ .

(٥٥) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 1998، ص١٨٩

(٥٦) المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٥٧) ينظر: سمير استيتية،اللسانيات(المجال، والوظيفة، والمنهج)، علم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥، ص١١٠.

(٥٨) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،١/٥٤ .

(٥٩) ينظر: أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٦ م، ص٢٢٥

(٦٠) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج٢/٤٥ .

(٦١) ينظر حول أثر المخالفة في بنية الكلمة العربية: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٤م، ص٣٠٠ .

(٦٢) الأُشْمُوني: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الشافعي (ت: ٩٠٠هـ) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي،بيروت، لبنان، ط١٩٥٥،١، ج٣/٧٥٢ .

(٦٣) ابن عقيل، أبو محمد بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، (ت: ٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث – القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠ م ، ج٤/١٧٣.

(٦٤) ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب،ج٢/٢٣٠ .

(٦٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني،(ت: ٣٩٢هـ) سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط-١، ٢٠٠٠م، ٢/١٤٧ .

(٦٦) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٣/١٧.

(٦٧) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق،: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ٢٠٠٨ م، ج٤/٥٠٧ .

(٦٨) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الجزء الثامن: تحقيق:محمد إبراهيم البنا، ج١٧٩/٨.

(٦٩) محمد يحيى الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٧٩ .

(٧٠) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق:محمد إبراهيم البنا، ج٤٦٠/٨ .

(٧١) ينظر: أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٥٢٨/٢، وص٦٠٩ .

(٧٢) ينظر: الجوهري،أبو نصر إسماعيل بن حمّاد،(ت٣٩٣هـ)، الصحاح، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل الطريفي،دار الكتب العلمية، بيروت، ج٤٠٤/٤ ، وينظر: محمد أديب جمران، معجما الجموع التي لا مفرد لها، والأسماء التي لا أفعال لها، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠١، ص ١٧ .

(٧٣) ينظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ) ، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي،،بيروت، ط١، ٢٠٠١م ج١٨٣/٤ .

(٧٤) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،٤٥٥/٢.

(٧٥) ابن منظور، لسان العرب، ج٤٧٩/٣ .

(٧٦) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت: ٧٣٢ هـ)،الكُناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت٢٠٠٠ م، ج٤٤/١ .

(٧٧) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١٠/ ٣١٨ .

(٧٨) المرجع السابق، ج٣٦٠/١٠ .

(٧٩) ابن منظور، لسان العرب، ٢٩٢/١٥ .

(٨٠) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٥٨٥/٦ .

(٨١) المرجع السابق ، ج٢٣٩/٩ .

(٨٢) ابن منظور، لسان العرب، ٢٥٢/١٥ .

(٨٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣٤/٦ .

(٨٤) ابن منظور، لسان العرب، ٧/١٥ .

(٨٥) المرجع السابق، ٣٢٣/١٤ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجـزري (ت ٦٠٦ هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحـي أحمـد علـي الدين، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- أحمد بن فارس، أبو الحسين بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.
- أحمد السلايمة، العلة النحوية بين الاطّراد والاضطراب دراسة في كتب العلـل، جامعة آل البيت ٢٠١٨م.
- أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٦م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيـق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح علـى التوضيح أو التصريح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- الأستراباذي، رضي الدين محمَّد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، شرح شافية ابـن الحاجب، تحقيق: محمَّد نور الحسن، ومحمَّد الزفزاف، ومحمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- إسماعيل عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السـامية، مركـز الكتاب العلمي – عمان، ط١، ١٩٨٦م.
- الأُشْمُوني، أبو الحسن، نور الدين علي بن محمد بن عيسـى الشـافعي (ت: ٩٠٠هـ)، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الـدين عبـد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١٩٥٥،١م.

- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت٣٢٨هـ)، المذكر والمؤنث، حققه وعلق عليه: محمد عبدالخالق عضيمة، راجعه وصنع فهارسه، رمضان عبدالتواب، القاهرة،١٩٩٩م.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت ٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- بلقاسم محمد حمام، القصد ودوره في الأحكام النحوية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٣٥.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء،١٩٩٤م.
- ابن جني، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمَّد، المكتبة التوفيقية (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني،(ت: ٣٩٢هـ) سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، (ت٣٩٣هـ)، الصحاح، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل الطريفي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- حسن الملخ، تعليل عمل الحروف المختصة بين التشبيه والاقتران، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٧، العدد٣، ٢٠١٠م.
- حسين رفايعة: العدول عن المطابقة في العربية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠٠٣م.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف(ت ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- خير الدين فتاح عيسى القاسمي، نفي الدليل في أصول النحو وقواعده، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد ٧، ٢٠١٢م.
- روزنتال ويودين، (محرران)، الموسوعة الفلسفية، "تأليف لجنة من العلماء"، ترجمها سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).
- الزاملي، مجيد خير الله، علة أمن اللبس في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الزبيدي، محمَّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٨٣م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد،(ت: ٥٣٨هـ)،المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، الكشاف، شرح وضبط يوسف الحمادي، مكتبة مصر، (د.ت)، ط٤.
- ابن السرَّاج، محمَّد بن سهل (ت٣١٦هـ)،الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
- سميح أبو مُغلي، دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة البلقاء للعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، المجلد (٧)، العدد (١)،٢٠٠٠ م.
- سمير استيتية، اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)، علم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥،
- سيبويه، أبوبشرعمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق،: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط ٣، ١٩٨٨م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، منشورات الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق،: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ٢٠٠٨ م .
- سيف الفقراء وعمر أبو نواس، الاستغناء بالفعل الثلاثي المجرد وأثره في تفسير شذوذ اسم الفاعل ومبالغته، المجلة الأردنية للغة العربية وآدابها، مجلد١٠، العدد٢، ٢٠١٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- سوسير، فصول في علم اللُّغة العام، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٥ م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م
- ابن الصايغ، أبو عبدالله محمد بن الحسن (ت ٧٢٠هـ)، الملحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١ ،٢٠٠٤م.
- عبد الرحمن حاج صالح ، منطق العرب في علوم اللسان، دار موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢م.
- عبد الفتاح الحموز، النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة الكويت، السنة:١٠ العدد: ٣٨، ١٩٩٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- عبدالفتاح الحموز، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣م.
- ابن عقيل، أبو محمد بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، (ت: ٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، إملاء ما منَّ به الرحمن، دار الفكر، ١٩٩٣م.
- علي أبو المكارم: الحذف والتقدير في النحو العربي، مكتبة دار غريب، ٢٠٠٨م.
- عمر السعودي، الانحراف عن الأصل النحوي في الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠٠٥م.
- عمر محمّد أبونواس، الحمل على النسب في العربية، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٨٦، عام ٢٠١٤.
- فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ط٢، مكتبة المعارف- بيروت، ١٩٩٤م.
- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت: ٧٣٢ هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت٢٠٠٠ م.
- فندريس، اللُّغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمَّد القصاص، المركز الوطني للترجمة، القاهرة،٢٠١٤ م.
- فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٤م.

- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،ط٢، ١٩٩٢ م.
- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.
- لطيف حاتم الزاملي وجعفر عبد كاظم، المورفيمات الصفريّة في الأبنية العربية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد (١١)، العددان (٣،٤)، ٢٠١٢م.
- لطيفة النجار،منزلة المعنى في النحو العربي، دار أشجار للنشر والتوزيع، دبي٢٠١٧ م.
- كريم الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١م.
- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، علم الكتب، ط٨، ١٩٩٨م.
- ابن مالك: أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله،(ت ٦٧٢هـ) شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر،ط١، ١٩٩٠م.
- محمد أحمد العمروسي، الاطراد والشذوذ في النحو العربي، كلية دار العلوم، ١٩٧٨م.
- محمد أديب جمران، معجما الجموع التي لامفرد لها، والأسماء التي لا أفعال لها، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠١م.
- محمد يحيى الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، دار الكتب العلمية، بيروت.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ١٩٩١م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب،دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- ناصر بن إبراهيم الشقاري، عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ٢٠١٥م.
- نوال بهلول وحفناوي بالي، النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسية)، كراسات المركز (سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي لتطوير اللغة العربية بالجزائر، قسم اللسانيات العربية والمعجميات والمصطلحات العربية وعلم الترجمة)، العدد الرابع، ٢٠١٠م.
- الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد،(ت ٤٣٣هـ)، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ ١٤٢٠هـ.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف(ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين بن علي (ت ٦٤٣هـ)،شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، دمشق.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١.	ملخص	٤١٧١
٢.	Abstract	٤١٧٢
٣.	مقدّمة:	٤١٧٣
٤.	العدم ومستويات التحليل اللغوي	٤١٧٥
٥.	العدم لغة واصطلاحاً	٤١٧٥
٦.	ظاهرة العدم في استعمال اللغويين	٤١٧٨
٧.	العدميّة والحرف:	٤١٨٠
٨.	العدمية والتأنيث	٤١٨٣
٩.	العدمية والنسب	٤١٨٦
١٠.	عدمية الحركة بين السكون والمورفيم الصفري:	٤١٨٩
١١.	عدميّة الصيغ الصرفية وأثرها في توجيه بنية الكلمة العربية	٤١٩٢
١٢.	الخاتمة	٤١٩٧
١٣.	الهوامش	٤١٩٩
١٤.	المصادر والمراجع	٤٢٠٦
١٥.	فهرس الموضوعات	٤٢١٣